

خلفية

الفلسطينيون في الأردن: معطيات وبيانات وأرقام

جابر سليمان*

أولاً: إطار تاريخي

في أواخر العهد العثماني، لم تكن المساحة الجغرافية الواقعة شرقي نهر الأردن (Transjordan) سوى جزء مما عرف حينها باسم "فلسطين التاريخية"، التي كانت تضم ضفتي النهر (١١٧,٠٠٠ كم^٢). أما المنطقة الواقعة غربي النهر، فهي فلسطين بمساحتها وحدودها المعروفة خلال فترة الانتداب البريطاني عليها (٢٧,٠٠٠ كم^٢).

وفي الفترة العثمانية، لم تكن هناك حدود أو فواصل من أي نوع تحد من حركة السكان عبر الضفتين. وكانت الحياة في شرق الأردن تتسم بطابع البداوة والطابع الريفي القبلي، إذ لم تكن المدن الأردنية المعروفة اليوم سوى بلدات ريفية صغيرة، في حين أن المجتمع الفلسطيني كان في أغلبيته (٧٥٪) مجتمعاً فلاحياً، وكانت مراكز مدينية مهمة قد بدأت تتشكل في فلسطين، ولا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع بدايات دخول العلاقات الرأسمالية إلى ولايات الدولة العثمانية، وضمها فلسطين، في إثر انفتاحها على أوروبا وصدور سلسلة من القوانين التحديثية، أو ما سمي "قوانين التنظيمات" لسنة ١٨٥٨.

وكان من الطبيعي في هذه الحال أن يكون الاتجاه الرئيسي لحركة السكان بين الضفتين من الشرق إلى الغرب. وكانت القبائل الشرقية الأردنية تغزو قرى الساحل الفلسطيني، وصولاً إلى الجليل.

وبعد الحرب العالمية الأولى، وعقب سقوط حكومة العهد الفيصلي في دمشق (١٩١٨ - ١٩٢٠)، تم تأسيس إمارة شرق الأردن في المنطقة الواقعة شرقي النهر (٩١,٨٦٠ كم^٢). إلا أن الفلسطينيين في الأردن لم يصبحوا حقيقة ديموغرافية واجتماعية ماثلة للعيان إلا بعد سنة ١٩٤٨، محصلةً للتغيرات الجيو - سياسية الناجمة عن تقسيم فلسطين، وقيام دولة إسرائيل على قسم من أراضيها، ثم ضم قسم آخر منها إلى إمارة شرق الأردن، وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، وتنصيب الملك

* باحث فلسطيني.

عبد الله ملكاً عليها.

وتلاحقت التطورات في إثر الهزيمة العربية في فلسطين؛ ففي الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، عقدت الهيئة العربية العليا لفلسطين، بقيادة المفتي الحاج أمين الحسيني، مؤتمر غزة لتأكيد إعلان حكومة عموم فلسطين، الذي صدر في ٢٣ أيلول/سبتمبر من السنة نفسها.

ودعا الملك عبد الله، رداً على مؤتمر غزة، إلى عقد مؤتمر في عمان في اليوم نفسه. وأعلن مؤتمر عمان وحدة الأراضي الفلسطينية والأردنية.

وتابع الملك تأكيد إجراءات الضم، فعقد في السنة نفسها ثلاثة مؤتمرات هي مؤتمرات أريحا ورام الله ونابلس. وكان مؤتمر أريحا الذي عقد في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ أشهرها.

وتوالت إجراءات الضم، فحلّت الحكومة الأردنية جميع الهيئات الفلسطينية التي أُنشئت خلال فترة الانتداب البريطاني أو خلال الحرب سنة ١٩٤٨، مثل جمعية العمال العرب في حيفا، والهيئة العربية العليا لفلسطين، وغيرهما.

وفي الأول من آذار/مارس ١٩٥٠، صدر مرسوم ملكي يحظر استخدام كلمة "فلسطين" في الوثائق الرسمية، واستبدلت حينها باسم "الضفة الغربية". أما الضم القانوني للضفة الغربية فتم في نيسان/أبريل ١٩٥٠.

ثانياً: السكان وتشكلهم

في الأردن حالياً ثلاث فئات من السكان الفلسطينيين، نسبة إلى تاريخ إقامتهم، وربما إلى شروطها؛ الأولى فئة السكان الذين انتقلوا إلى الأردن من فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. وهؤلاء اندمجوا في المجتمع الأردني في وقت مبكر، وأصابوا في الغالب حظاً كبيراً من الرفاه الاجتماعي؛ والفئة الثانية هي فئة اللاجئين الذين نزحوا إلى الأردن بعد سنة ١٩٤٨، وسكن بعضهم المخيمات وبعضهم الآخر المدن، تبعاً لحالتهم الاقتصادية قبل النزوح؛ والفئة الثالثة هي فئة اللاجئين الذين نزحوا بعد سنة ١٩٦٧ عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وسكنت أغلبيتهم المخيمات. وهؤلاء هم الأشد بؤساً ومعاناة، وتشهد على ذلك مخيماتهم، وخصوصاً أكبرها، مخيم البقعة الواقع على بعد ٢٠ كلم إلى الشمال من عمان.

وفيما يلي نورد من الأرقام والحقائق السكانية ما من شأنه أن يبرز صورة الوضع السكاني وظروف تشكله:

● قبل سنة ١٩٤٨، بلغ عدد سكان شرق الأردن ٣٤٠,٠٠٠ نسمة، توزعوا فيما بين البادية (١٦٠,٠٠٠) وبين بعض البلدات الريفية (١٨٠,٠٠٠) التي لم يتجاوز عددها

سكان أي منها آنذاك ٣٠,٠٠٠ نسمة، وأصبحت اليوم مدناً كبيرة (عمان، إربد، السلط، الكرك، معان).^(١)

● قدر معظم المصادر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى الأردن سنة ١٩٤٩ بـ ٧٠,٠٠٠ لاجئ، وذلك من مجموع ٢٦٦,٠٠٠ نزحوا حينها عن فلسطين إلى البلاد العربية. وارتفع هذا العدد سنة ١٩٥٢ إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة، يشكلون ١٦٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين.^(٢)

● شهدت فترة ١٩٥٢ - ١٩٦١ موجة هجرة داخلية نشيطة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، بسبب ثقل الضغط السكاني على موارد الضفة الغربية، وتدفق الاستثمارات على الضفة الشرقية، وازدياد فرص الازدهار الاقتصادي، ولا سيما مع توفر فرص العمل في دول الخليج.

ونتيجة موجة الهجرة هذه، ارتفعت خلال السنوات المذكورة نسبة السكان في الضفة الشرقية إلى مجموع السكان العام في الأردن من ٤٥٪ إلى ٥٣٪. وفي المقابل، انخفضت نسبتهم في الضفة الغربية إلى مجموع السكان من ٥٥٪ إلى ٤٧٪.^(٣) وبلغ عدد الفلسطينيين في الضفة الشرقية مع نهاية سنة ١٩٦١ نحو ٣٨٠,٠٠٠ نسمة.^(٤)

● في إثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، تدفقت موجة جديدة من الهجرة الجماعية من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية. وأحدثت هذه الموجة تخلصاً جديداً في الهرم السكاني في الضفة الشرقية، اضطرت معه معدلات الكثافة السكانية في مختلف المناطق. وبحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بلغ عدد اللاجئين المتدفقين من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة حرب حزيران/يونيو مئات الآلاف، بينهم ١٥٠,٠٠٠ لاجئ مسجّل. كما هاجر أكثر من ٢٤٠,٠٠٠ لاجئ آخر إلى شرقي النهر أول مرة، بحسب إحصاءات الحكومة الأردنية.^(٥)

● ارتفع عدد الفلسطينيين في الضفة الشرقية من ٣٨٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦١ إلى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٠ مروراً بسنة ١٩٦٧، ثم إلى نحو ١,١ مليون نسمة

(١) لوري أ. براند، "الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ١٤٩.

(٢) حسن عبد القادر صالح، "الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني" ("الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، المجلد الأول. بيروت ١٩٩٠)، ص ٣٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

(٥) *Palestine Refugees Today*, No. 135, January 1994, p. 19.

سنة ١٩٨٢، أي ما نسبته ٢٥,١٪ من مجموع الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين.^(٦)

● شهدت سنة ١٩٩٢ موجة هجرة جماعية، أو عودة جماعية للفلسطينيين من دول الخليج إلى الضفة الشرقية، نتيجة الطرد الجماعي الذي مارسه هذه الدول، ولا سيما الكويت، بحق الفلسطينيين المقيمين على أراضيها.

وقدّر عدد الفلسطينيين الذين طُردوا من الخليج وعادوا إلى الأردن بنحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة.

وبحسب أرقام الأونروا، ارتفع عدد اللاجئين المسجلين في الأردن، بسبب موجة الطرد هذه، من ١,٠١ مليون نسمة سنة ١٩٩٢ إلى ١,٠٧ مليون نسمة حتى حزيران/يونيو ١٩٩٣. ووصلت الزيادة السكانية في فترة تموز/يوليو ١٩٩٢ - حزيران/يونيو ١٩٩٣ إلى نسبة ٦٪ من مجموع اللاجئين المسجلين.^(٧)

● وفق أرقام آخر مجموعة إحصائية صدرت عن المكتب المركزي للإحصاء التابع لـ م.ت.ف.، التي تقف أرقامها عند سنة ١٩٨٨، ازداد عدد الفلسطينيين في الأردن من ٧٥٤,١٠٠ نسمة سنة ١٩٧٠ إلى ١,٥٠٠,٥٠٠ نسمة سنة ١٩٨٨.

ويميل مركز الإحصاء إلى الأخذ بالفرضية القائلة إن الفلسطينيين يشكلون نصف السكان في الأردن كحد أدنى،^(٨) إذ يبلغ عدد سكان الأردن (سنة ١٩٩٣) ٣,٨٠٠,٠٠٠ نسمة.^(٩) وبحسب إحصاءات سنة ١٩٨٨ نفسها، يشكل الفلسطينيون في الأردن نحو ٢٧,٦٪ من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.^(١٠)

ثالثاً: اللاجئون وتوزعهم

وصل إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤ إلى ١,١٩٣,٥٣٩ لاجئاً، بواقع ١٩٢,١٨٤ أسرة، منهم ٤٦٠,٣٣٥ ممن لجأوا من الضفة الغربية و ٧٩,٨٠٤ ممن لجأوا من غزة بعد حرب سنة ١٩٦٧. والباقي (٦٥٣,٤٠٠) ممن لجأوا إلى الأردن منذ سنة ١٩٤٨.

(٦) صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.

(٧) أنظر: "تقرير المفوض العام للأونروا، ١ تموز/يوليو ١٩٩٢ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣"، المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين، الملحق رقم ١٣ (A/48/13)، نيويورك، ١٩٩٤، ص ٣٤.

(٨) أنظر: "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، العدد الثامن (١٩٨٧ - ١٩٨٨)، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني/م.ت.ف.، دمشق، شباط/فبراير ١٩٩٤، ص ١٣٩ - ١٤٠.

وهناك تقديرات أخرى شائعة تقول إن الفلسطينيين في الأردن يشكلون ما يزيد على ٦٠٪ من مجموع السكان.

(٩) أنظر: "تقرير المفوض العام للأونروا"، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

(١٠) راجع: "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، جدول توزيع الفلسطينيين في العالم بحسب مكان الإقامة (١٩٨٧ و ١٩٨٨)، ص ٣٢. والنسبة مشتقة من الجدول المذكور.

ويتوزع العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين في الأردن بحسب المناطق ومكان اللجوء الأول، وفق الجدول التالي:^(١١)

الجدول رقم ١

عدد الأشخاص	عدد الأسر	المنطقة	مكان اللجوء الأول
٢٠٠,١٢٢	٣١,٠٠٧	جنوب عمان	الأردن
١٥١,٤٥٢	٢٦,٤٧٧	إربد	
١٥٧,٨٤٢	٢٥,٤٣٠	شمال عمان	
١٤٣,٩٨٤	٢٢,٤٨٧	الزرقاء	
٦٥٣,٤٠٠	١٠٥,٤٠١		
١٠٢,٩٠٧	١٥,٩٢٦	جنوب عمان	الضفة الغربية
٥٤,٢٩٩	٩١٢٠	إربد	
١٧٧,١٨٨	٢٩,٥٤٣	شمال عمان	
١٢٦,٠١١	١٩,٥٣٦	الزرقاء	
٤٦٠,٣٣٥	٧٤,١٢٥		
١٥,١٤٦	٢٢٧٩	جنوب عمان	غزة
١٨,٥٥٣	٣٢٥٦	إربد	
٢٠,٨٤٨	٣٣٤٢	شمال عمان	
٢٥,٢٣٩	٣٧٨١	الزرقاء	
٧٩,٨٠٤	١٢,٦٥٨		
١,١٩٣,٥٣٩	١٩٢,١٨٤		المجموع الكلي

أمّا عدد اللاجئين المسجلين الذين يقطنون المخيمات، فقد بلغ حتى التاريخ نفسه ٢٤٤,٠٢٦ لاجئاً من مجموع ١,١٩٣,٥٣٩، وبواقع ١١,٢٢٥ أسرة. ويتوزعون على عشرة مخيمات بحسب المناطق، ووفق الجدول التالي:^(١٢)

^(١١) UNRWA Registration Statistical Bulletin for the Second Quarter 1994 (2/94), Department of Relief & Social Services, July 1994, p. 3.
^(١٢) Ibid., p. 9. وهناك مخيم آخر اسمه "السخنة" يقع غربي مدينة الزرقاء، لا تذكره المصادر عادة.

الجدول رقم ٢

المنطقة	المخيمات	عدد الأسر	عدد الأشخاص
جنوب عمان	مخيم عمان الجديد (الوحدات) الطالبية	٦١٣٦	٣٨,٦٥٠
		١٤٠	٢٤٨٧
		٦٢٧٦	٤١,١٣٧
إربد	مخيم إربد الحصن سوف جرش [مخيم غزة]	٣٤٧٣	١٩,١٩٤
		٢٥٦٦	١٤,٩٢٥
		٢١٠٨	١١,٦١٢
		١٩٣٥	١٠,٨٦٩
		١٠,٠٨٢	٥٦,٦٠٠
شمال عمان	جبل الحسين	٤٤٧٧	٢٨,٩٦٦
	البقعة	١٠,٣٧٣	٦٩,١٥٦
		١٤,٨٥٠	٩٨,١٢٢
الزرقاء	مخيم الزرقاء ماركا/حطين [شنتلر]	٢٣٣٧	١٤,٨٨١
		٤٥٨٣	٣٣,٢٨٦
		٦٩٥٠	٤٨,١٦٧
المجموع الكلي		٣٨,١٥٨	٢٤٤,٠٢٦

وبالنسبة إلى المخيمات المذكورة، فقد أنشئ أربعة منها بعد سنة ١٩٤٨ مباشرة، وهي: مخيم الزرقاء (١٩٤٩)، مخيم إربد (١٩٥١)، مخيم جبل الحسين (١٩٥٢)، مخيم الوحدات (١٩٥٥).

أما المخيمات الستة الباقية، فقد أسست حول المدن المذكورة سنة ١٩٦٨، بعد أن كانت عبارة عن مخيمات طوارئ في وادي الأردن في إثر حرب حزيران/يونيو مباشرة.^(١٣) (أنظر خريطة مواقع المخيمات).

نستنتج من الجدولين أعلاه مجموعة من الحقائق السكانية بشأن اللاجئين، أبرزها:^(١٤)

١ - تبلغ نسبة اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الأردن إلى مجموع السكان نحو 31,4% أي ١,١٩٣,٥٣٩ من مجموع ٣,٨٠٠,٠٠٠.

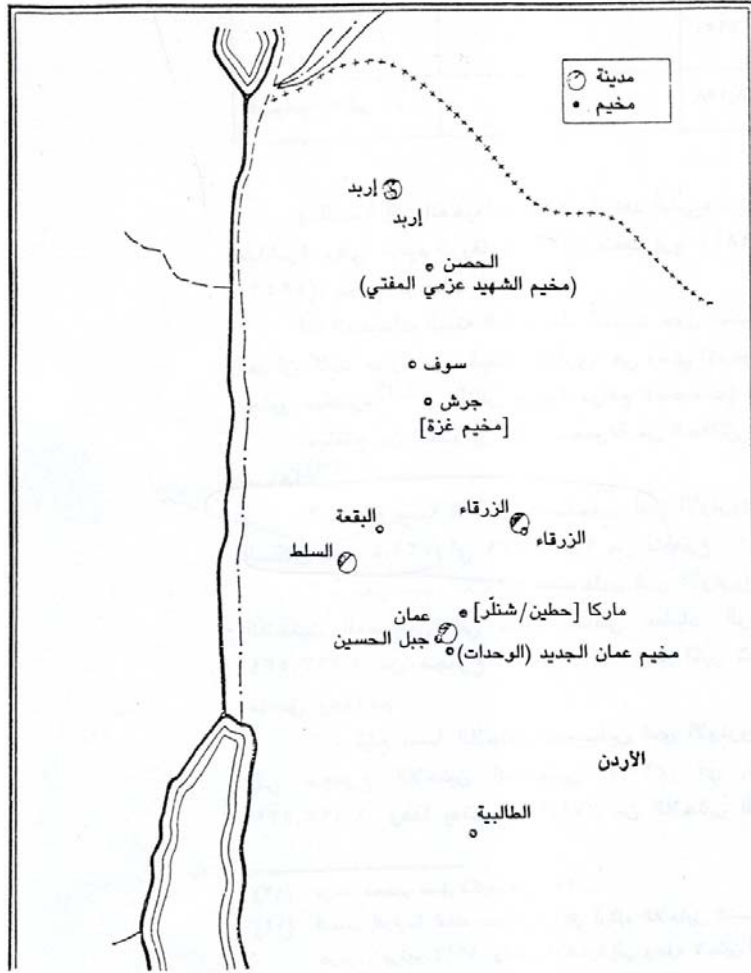
(١٣) براند، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

(١٤) النسب الواردة أدناه محتسبة وفق أرقام اللاجئين المسجلين لدى الأونروا حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤. وتجدر الإشارة إلى وجود لاجئين آخرين في الأردن غير مسجلين لدى الأونروا، ويقطنون في المخيمات وخارجها، كما هي الحال في سائر مناطق عمليات الأونروا.

٢ - تبلغ نسبة اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الأردن إلى مجموع اللاجئين المسجلين في جميع مناطق عمليات الوكالة نحو ٣٩,٧٪، أي ١,١٩٣,٥٣٩ من مجموع ٣,٠٠٦,٧٨٧؛ وهو أكبر تجمع للاجئين في جميع مناطق وجودهم.

٣ - تبلغ نسبة اللاجئين المسجلين لدى الأونروا القاطنين في المخيمات إلى مجموع اللاجئين المسجلين ٢٠,٤٪، أي ٢٤٤,٠٢٦ من مجموع ١,١٩٣,٥٣٩. وهذا يعني أن ٧٩,٦٪ من اللاجئين المسجلين يعيشون خارج المخيمات.

مواقع المخيمات الفلسطينية في الأردن
(خريطة منطقة عمليات الأونروا: الأردن)



وبشأن اللاجئين الذين يقطنون المخيمات، يعيش نحو ٥٧٪ منهم في المخيمات الواقعة شمالي العاصمة عمان وجنوبها، أي ١٣٩,٢٥٩ من مجموع ٢٤٤,٠٢٦. ويعد مخيم البقعة الواقع شمالي العاصمة أكبر مخيمات الأردن، حيث يعيش فيه ٢٨,٣٪ تقريباً من مجموع اللاجئين المسجلين، ويليه مباشرة مخيم الوحدات، ويعيش فيه نحو

١٥,٨٪ من مجموع اللاجئين، ثم مخيم ماركا (١٣,٦٪)، فمخيم جبل الحسين (١١,٩٪).

٤ - تتوزع نسب اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الأردن تبعاً لمكان اللجوء الأول على النحو التالي: ٥٤,٧٪ (الأردن)، ٣٨,٦٪ (الضفة الغربية)، ٦,٧٪ (قطاع غزة).

رابعاً: اللاجئون وخدمات الأونروا

توفر الأونروا للاجئين في الأردن خدمات تربوية وصحية واجتماعية، أسوة بباقي مناطق عمليات الوكالة. وفيما يلي نبذة عن هذه الخدمات في الفترة الواقعة بين ١ تموز/يوليو ١٩٩٢ و ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣:^(١٥)

- توفر الأونروا التعليم الأساسي، وبصرف النظر عن مستواه، في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، لما مجموعه ١٥٢,٣٥٠ تلميذاً وتلميذة يدرسون في ٢٠١ مدرسة، تستخدم ٤٢٧٧ معلماً ومعلمة.

ويبلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية ٩٦,٦٢٠ (٤٩,٤٨٤ ذكوراً، و٤٧,١٣٦ إناثاً). أمّا تلاميذ المرحلة الإعدادية، فيبلغ عددهم ٥٥,٧٣٠ (٢٨,٤٥٦ ذكوراً، و٢٧,٢٧٤ إناثاً).^(١٦)

ولا تتحمل الأونروا، كما هي الحال في باقي مناطق عمليات الوكالة، مسؤولية التعليم الثانوي أو ما قبل المدرسي.

- فضلاً عن التعليم الأساسي في مرحلتيه الابتدائية والإعدادية، تدير الأونروا مركزين للتأهيل المهني في عمان ووادي السير يستوعبان ١٤١٧ متدرباً في مجال التدريب الحرفي وشبه الفني، بينهم: ١١٩٢ متدرباً في مجال التدريب الحرفي وشبه الفني، و ٢٢٥ متدرباً يلتحقون ببرنامج إعداد المعلمين قبل الخدمة، ومدته عامان.

وقد اتخذت الأونروا قراراً بتطوير قسم إعداد المعلمين في مركز عمان إلى مستوى كلية جامعية للعلوم التربوية، مدة الدراسة فيها ٤ سنوات، ومؤهلة لمنح شهادة جامعية.

- وتدير الأونروا في الأردن ٢١ مركزاً صحياً وعيادة لصحة الأم والطفل، و ١٦ عيادة لطب الأسنان، و ١٨ مختبراً، و ١٢ عيادة متخصصة بالأمراض الجلدية، والقبالة، وأمراض النساء، وأمراض العين، ومعالجة أمراض القلب وأمراض الأذن والأنف والحنجرة، إلى جانب ١٧ عيادة أخرى متخصصة بمرض السكري، و ١٤ عيادة لأمراض ضغط الدم.

وبحسب إحصاءات الأونروا الصحية، فإن عدد الاستشارات الطبية تجاوز مليون

(١٥) تقرير المفوض العام للأونروا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٩، الجدول رقم ٥.

ونصف مليون استشارة خلال الفترة المذكورة.

ولا تبين الأرقام مدى تأهيل وتجهيز هذه الشبكة الواسعة من المرافق الصحية، وهي بالتالي لا تعكس المستوى النوعي للخدمات المقدمة.

وفيما يتعلق بخدمات الاستشفاء، قررت الأونروا ابتداء من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إجازة نفقات العلاج في المستشفيات الحكومية بنسبة معينة، كما أجيّزت المعالجة في المستشفيات الخاصة في الأحوال الطارئة فقط، وبنسبة لا تتعدى نسبة تكاليف المستشفيات الحكومية.

وعلى صعيد خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، تقدم الأونروا إعاشة للأسر المصنفة ضمن حالات العسر الشديد (Special Hardship Cases)، التي بلغت نسبتها نحو ٢,٩٪ من مجموع اللاجئين المسجلين، أي ٧١٥١ عائلة، خلال الفترة المذكورة؛ وهي أدنى نسبة في مناطق عمليات الوكالة.

وترعى الأونروا في إطار خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية مشاريع وبرامج لرفع مستوى مهارات العمل والإنتاج، وإيجاد فرص عمل، بينها: "صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية"، الذي يدرب النساء على كيفية إقامة مشاريع صغيرة ويقدم لهن القروض من أجل إقامتها؛ "قروض توليد الدخل" للأسر المصنفة ضمن حالات العسر الشديد، وتشمل العائلات التي ليس لها ذكور بالغون (١٨ عاماً) وقادرون على العمل؛ "مشاريع الدعم الذاتي"، التي تهدف إلى تمكين بعض الأسر من الإعانة الذاتية والاستقلال عن برنامج حالات العسر الشديد.

وقد بلغ عدد مشاريع الدعم الذاتي خلال الفترة المذكورة ١٤٩ مشروعاً، وقروض توليد الدخل ٢٨ قرصاً قيمتها ١٧٩,٥٠٠ دولار. كما أن ١٣٢ عائلة فقط أصبحت مستقلة عن برنامج حالات العسر الشديد بفعل برنامج الدعم الذاتي.

وواضح أن دور هذه المشاريع محدود جداً نسبة إلى مجموع اللاجئين المسجلين، وحتى نسبة إلى عدد العائلات المصنفة ضمن حالات العسر الشديد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حصة الأردن من ميزانية الأونروا المعتمدة لعام ١٩٩٢/١٩٩٣ لجميع البرامج والخدمات، والبالغة ٥٧٢ مليون دولار تقريباً، وصلت إلى ٢٠,٦٪ من إجمالي الميزانية. أمّا حصته من الميزانية المقترحة لعام ١٩٩٤/١٩٩٥، والبالغة ٦٣٢,٣٠٠,٠٠٠ دولار، فوصلت إلى ٢٢٪ من مجموع الميزانية.^(١٧)

(١٧) أنظر: "الحالة المالية للوكالة في عامي ١٩٩٢/١٩٩٣ وتقديرات الميزانية لعامي ١٩٩٤/١٩٩٥؛ إضافة (ملحق) لـ "تقرير المفوض العام للأونروا" (١ تموز/يوليو ١٩٩٢ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، (A/48/13)، نيويورك، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ص ٦٩.

خامساً: اللاجئين وخدمات الحكومة

وصلت قيمة المساعدات المباشرة التي قدمتها الحكومة الأردنية للاجئين الفلسطينيين في فترة ١ تموز/يوليو ١٩٩٢ - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣ إلى ١٥٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار، وذلك كما قدرتها الحكومة الأردنية نفسها وقدمتها للأونروا.^(١٨)

وتتوزع هذه المساعدات على النحو التالي:

٦٩,٠٩٤,٢٠٣	خدمات التعليم
٩,٤٧٨,٢٦١	خدمات الشؤون الاجتماعية
٢٨,٥٠٧,٢٤٦	الخدمات الطبية
٣,٤٧٨,٢٦١	الإسكان والخدمات العامة
١٢,٨٤٧,٨٢٦	الخدمات الأمنية
٣٠,٥٩٤,٢٠٣	الخدمات الإدارية وسواها

يتبين من توزيع هذه المساعدات الحكومية أن النسبة الأكبر منها تذهب إلى الخدمات التعليمية، يلي ذلك الخدمات الإدارية ثم الطبية.

ومن اللافت هنا ارتفاع تكلفة الخدمات الأمنية، والتي لا نعرف كنهها على وجه التحديد، عن تكلفة خدمات أخرى أساسية، مثل الخدمات الاجتماعية والإسكان والخدمات العامة.

ولا نجد أن هذا الحجم الكبير نسبياً من المساعدات الحكومية يتفق مع حالة البؤس والتردي التي تعانيها المخيمات في الأردن، ولا سيما تلك التي أُقيمت بعد سنة ١٩٦٧، مثل مخيم البقعة، أكبر المخيمات وأشدها بؤساً، وكذلك مخيم جبل الحسين.

سادساً: مؤشرات ديموغرافية

واجتماعية واقتصادية وتربوية

أثرت موجات الهجرة الجماعية الطوعية والقسرية من الضفة الغربية ودول الخليج إلى الأردن في مجمل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية للفلسطينيين في الأردن، ولا سيما في بناء الهرم السكاني، والعمالة، والبطالة، ومستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية، وغيرها:

١ - تبين أعداد السكان وتوزعهم بحسب الجنس ونسبة الجنس (Sex ratio) خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨ جملة من المؤشرات، أهمها أن نسبة الذكور بلغت ٥١,٩٪ في

(١٨) المبالغ محسوبة بالدولار الأميركي على أساس أسعار الصرف المعتمدة لدى الأمم المتحدة عند ورود البيانات إلى الأونروا. أنظر: المصدر نفسه، ص ٧٤.

سنة ١٩٧٠، في حين بلغت نسبة الإناث ٤٨,١٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في تلك السنة، البالغ ٧٥٤,١٠٠ نسمة. وبينما ازداد إجمالي عدد السكان سنة ١٩٨٨ إلى ١,٥٠٠,٥٠٠ نسمة، ارتفعت نسبة الذكور إلى ٥٢,٣٪، في حين انخفضت نسبة الإناث إلى ٤٧,٥٪.

أما نسبة الجنس (عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى)، فبلغت ١٠٨ في سنة ١٩٧٠، ووصلت إلى ١١٠ في سنة ١٩٨٨.^(١٩)

وقد يعزى سبب الزيادة في نسبة الذكور إلى عامل الهجرة إلى الأردن، أكثر منه إلى حدوث تغيير في طبيعة الهرم السكاني لجهة النسبة بين النوعين.

٢ - بالنسبة إلى التركيب العمري للفلسطينيين في الأردن، بلغت نسبة الأطفال ممن هم دون سن الخامسة عشرة (٠ - ١٤) في سنة ١٩٨٨ نحو ٤٨,١٪ (٧٢١,٠٠٠ من مجموع ١,٥٠٠,٥٠٠)، في حين بلغت نسبة المسنين (٦٥ عاماً فأكثر) نحو ٢,٦٪ (٢٩,١٠٠ من مجموع ١,٥٠٠,٥٠٠)، وهذا يدل على فتوة المجتمع الفلسطيني في الأردن، كما هي الحال في مجتمعات اللجوء الأخرى.^(٢٠)

٣ - في سنة ١٩٨٨ بلغت الزيادة السنوية الطبيعية الصافية للسكان (الفارق بين الولادات والوفيات) نحو ٥٣,٤٦٥، أي بنسبة زيادة طبيعية قدرها ٣,٦٪.^(٢١) وهي النسبة نفسها التي تسجلها إحصاءات الأونروا بشأن اللاجئين المسجلين لديها، حتى حزيران/يونيو ١٩٩٣.^(٢٢)

٤ - ارتفعت واقعات الزواج خلال فترة ١٩٧١ - ١٩٨٨ من ٦١٦٠ واقعة إلى ١٤,١٢٤ واقعة، بمعدل ٤٦٨ واقعة سنوياً. وتعد هذه من النسب المرتفعة. أما واقعات الطلاق، فارتفعت خلال الفترة نفسها من ٨٥٦ واقعة إلى ٢٣٢٣ واقعة، بمعدل ٨٦ واقعة سنوياً، وهي نسبة مرتفعة أيضاً.

وإذا احتسبنا النسبة المئوية للطلاق، وجدنا أن هذه النسبة ارتفعت من ١٣,٨٪ (أي ١٤,١ حالة طلاق لكل ١٠٠ واقعة زواج) سنة ١٩٧١ إلى ١٦,٤٪ سنة ١٩٨٨.^(٢٣)

ومن المهم درس أسباب ظاهرة الارتفاع هذه في إطار العوامل المؤثرة، مثل: ارتفاع سن الزواج؛ تدهور المستوى المعيشي؛ الاستقرار الاقتصادي؛ ارتفاع المستوى العلمي للأزواج الشبان، وغيرها.

(١٩) راجع في هذا الصدد: "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ١/٥، ص ١٤٠. والنسب الواردة محتسبة من الجدول المذكور.

(٢٠) أنظر: المصدر نفسه، الجدول رقم ٢/٥، ص ١٤٢. احتسبت النسب من الجدول المذكور.

(٢١) المصدر نفسه، الجدول رقم ٣/٥، ص ١٤٣. احتسبت النسب من الجدول المذكور.

(٢٢) أنظر: "تقرير المفوض العام للأونروا"، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ١٥، ص ٧١.

(٢٣) "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٤/٥، ص ١٤٣. والنسب الواردة محتسبة من الجدول المذكور.

إن معدلات الطلاق تعتبر مقياساً لمدى نجاح الأسرة، بصفتها وحدة النظام الاجتماعي، في القيام بوظيفتها في استقرار هذا النظام.

٥ - وفقاً للتركيب العمري للفلسطينيين في الأردن، فإن ٤٨,١٪ من السكان (سن ١٤ فأقل) هم خارج قوة العمل، أي أنهم يعتمدون في إعانتهم على الغير. يضاف إلى هؤلاء ما نسبته ٢,٦٪ من السكان (سن ٦٥ فأكثر). وبذلك تبقى نسبة ٤٩,٣٪، أي أقل من نصف السكان (سن ١٥ - ٦٤)، ضمن قوة العمل البشرية.

٦ - في عام ١٩٨٨/١٩٨٧ بلغ مجموع العاملين الفلسطينيين في المؤسسات، بحسب النشاط الاقتصادي، ٢٦٠,٩٠٨، ويعمل الجزء الأكبر منهم في قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة (٤٨,١٪)، يلي ذلك على التوالي قطاعات: التعدين والصناعات التحويلية (١٠,٣٪)؛ الإنشاءات (١٠٪)؛ التجارة (١٠٪)؛ النقل والمواصلات (٩٪)؛ الزراعة (٧,٦٪)؛ الخدمات المالية والتأمين (٣,٤٪)؛ الكهرباء والماء (١,٦٪).

ويتبين من هذه النسب أن أقل قليلاً من نصف الفلسطينيين يعمل في قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة، في حين يتوزع الباقون على مختلف القطاعات الأخرى، ولا سيما التجارة والإنشاءات والنقل والمواصلات، وبدرجة أقل الزراعة والخدمات المالية والتأمين والكهرباء والماء.^(٢٤)

وحيث لا تزودنا المجموعة الإحصائية الفلسطينية بأرقام عن معدلات البطالة في أوساط الفلسطينيين في الأردن، تعتمد تقديرات الأونروا في هذا الصدد، علماً بأنها تقتصر على اللاجئين المسجلين، الذين يمثلون شريحة اجتماعية محددة لا تنطبق خصائصها الاجتماعية والاقتصادية على باقي السكان الفلسطينيين في الأردن.

وبحسب تقديرات الأونروا، بلغت نسبة البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن في فترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ نحو ٢٠٪، في حين بلغ عدد حالات العسر الشديد في أوساطهم ٣٠,٧٨٢ حالة، أي ما نسبته ٢,٩٪ من مجموع اللاجئين المسجلين، كم أسلفنا. وهي أدنى نسبة في مناطق عمليات الأونروا.^(٢٥)

٧ - بلغ إجمالي عدد التلاميذ الفلسطينيين الملتحقين بالتعليم في المراحل كافة، ما عدا مرحلة التعليم الجامعي، للعام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠ ما مجموعه ٣٤٣,٥٧١ تلميذاً، منهم: ١٨٤,٦٢٨ ذكوراً، و١٥٨,٨٨٩ إناثاً.

وارتفع هذا العدد في العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧ إلى ما مجموعه ٤٨١,٦٢٩ تلميذاً، منهم ٢٤٧,٩٢٥ ذكوراً (٥١,٥٪)، و٢٣٣,٧٠٤ إناثاً (٤٨,٥٪).

وإذا ما أخذنا في الاعتبار مجموع السكان سنة ١٩٨٨ (١,٥٠٠,٥٠٠ نسمة) فإن

(٢٤) المصدر نفسه، الجدول رقم ٦/٥، ص ١٤٥. النسب محتسبة من الجدول المذكور.
(٢٥) أنظر: "تقرير المفوض العام للأونروا"، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ١٥، ص ٧١ - ٧٢.

نسبة التلاميذ في المراحل المذكورة تبلغ نحو ٣٢٪ من مجموع السكان.

ويتوزع هؤلاء بحسب المراحل التالية:

١٧,٤٩٢	رياض الأطفال
٢٨٥,٣٩٨	المرحلة الابتدائية
١١٠,٤٠٦	المرحلة الإعدادية
٦٨,٣٣٣	المرحلة الثانوية

وبحسب التوزيع السابق، تبلغ نسبة التلاميذ في المرحلة الابتدائية فقط نحو ٥٩,٣٪ من إجمالي عدد التلاميذ، ونحو ١٩٪ من إجمالي عدد السكان.^(٢٦)

ولإعطاء صورة أشمل لتعليم الفلسطينيين في الأردن، نذكر أن عدد التلاميذ الذين يتلقون التعليم في مدارس الأونروا في المرحلتين الابتدائية والإعدادية بلغ ١٥٢,٣٥٠ تلميذاً في حزيران/يونيو ١٩٩٣، أي ما نسبته ١٢,٨٪ من مجموع اللاجئين المسجلين.

وحيث أن الأرقام السابقة لا تغطي مرحلة التعليم الجامعي، نلجأ إلى إحصاء آخر يعود إلى عام ١٩٨٢/١٩٨١، ليتبين أن العدد الإجمالي للتلاميذ والطلاب الفلسطينيين في الأردن، في المراحل كافة، بما فيها المرحلة الجامعية، قد بلغ حينها ٣٨٩,٠٧٦ طالباً وتلميذاً، منهم ١٢,٦٥٢ طالباً جامعياً، أي ما نسبته ٣,٢٪ من مجموع الطلاب والتلاميذ.^(٢٧)

سابعاً: الوضع القانوني والمدني

حصل الفلسطينيون في الأردن على الجنسية الأردنية منذ أن ضُمت الضفة الغربية إلى الأردن قانونياً سنة ١٩٥٠. ووفقاً للبنية الدستورية الأردنية، القائمة على التمثيل القطري للضفتين الغربية والشرقية، حصل الفلسطينيون آنذاك على ٥٠٪ من المقاعد في المجلسين التشريعيين.

وقد شغل تلك المقاعد في الغالب أبناء العائلات الفلسطينية من كبار الملاك والأعيان. أمّا اللاجئون الفلسطينيون الذين شكلوا نحو ثلث السكان، فلم تلحظ قوانين الانتخابات الأردنية تمثيلهم حتى سنة ١٩٨٦.

لقد حصر قانون الانتخابات البلدية حق الانتخاب في الأفراد الذين "يدفعون ضريبة أرض أو ضريبة بلدية بمعدل دينار واحد على الأقل خلال الأشهر الاثني عشر

(٢٦) "المجموعة الإحصائية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٥/٥، ص ١٤٤. الأرقام والنسب مشتقة من الجدول المذكور.

(٢٧) إسحق يعقوب القطب، "التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني" ("الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، المجلد الأول، بيروت ١٩٩٠)، ص ٤٩٨ - ٤٩٩.

المتواصلة السابقة للانتخابات. وإذا كانت الملكية باسم أكثر من مقيم واحد، فإن على كل صاحب للملكية أن يدفع حصته الخاصة به.^(٢٨)

وبمقتضى هذا الشرط، اقتصر حق الانتخاب على من يملكون رأس مال أو ممتلكات خاضعة للضرائب. وبهذا حرمت الأغلبية العظمى من اللاجئين حق التصويت، إلى أن صدر قانون الانتخابات لسنة ١٩٨٦، فعدّل هذا الشرط.

وبمقتضى قانون الجنسية الأردنية، اعتُبر الفلسطينيون في الأردن مواطنين أردنيين يتمتعون بالحقوق نفسها، وتترتب عليهم الواجبات ذاتها في جميع مناحي الحياة.

بيد أن القوانين والتشريعات الموحدة لم تكن لتكفي طمس المشاعر والخصوصيات الوطنية للفلسطينيين في الأردن، التي كانت تتغذى من تطورات القضية الفلسطينية، وفي مقدمها بروز حركتهم الوطنية المعاصرة منذ منتصف الستينات؛ إذ سرعان ما كانت هذه الخصوصيات تبرز إلى السطح في أوقات الأزمات والمنعطفات الكبرى. ■

(٢٨) براند، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>